



د. أحمد حسين البديري*: الصدمات الاقتصادية في العراق الى اين؟

تتعرض الكثير من الدول الى صدمات خارجية احادية الجانب بينما يتعرض الاقتصاد العراقي بين الحين والآخر الى صدمات ثنائية وثلاثية بسبب الاعتماد المفرط على اسواق النفط الخام الدولية المتذبذبة، مما تشل حركة النشاط الاقتصادي وتأثر بشكل كبير على متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الموازنة العامة والنواتج المحلي الاجمالي والتجارة الخارجية والبطالة والمستوى العام للأسعار، بل تذهب أكثر من ذلك وتخلق توترات سياسية وصدامات شعبية، وبالتالي ايضا تعود مرة ثانية وتنعكس على استقرار النشاط الاقتصادي. تحاول الحكومات المتعاقبة منذ 2003 على اصلاح الوضع الاقتصادي في كل سنة مع اصدار موازنة الدولة العراقية، ولكن بسبب تناقض المصالح السياسية والحزبية والانتخابية تبقى خطوات اصلاح الاقتصادي حبراً على ورق. لقد باءت كل محاولاتهم بالفشل لنقل الاقتصاد العراقي من الحالة الريعية الشديدة المركزية الى اقتصاد السوق المتنوع، وبقي الاقتصاد العراقي حبيس الفخ الريعي.

تختلف نسبة مساهمة ايرادات النفط في موازنة الدولة في كل سنة نتيجة لعدم استقرار اسعار النفط ومن ثم الطلب العالمي عليه، ولكن يمكن القول لا تبعد نسبة المساهمة كثيراً، ارتفاعاً او انخفاضاً، عن (90%)، بينما لا تشكل ايرادات غير النفطية ومنها الضرائب بكافة اشكالها والرسوم الجمركية سوى نسبة (10%) من ايرادات الموازنة العامة الاتحادية لكل سنة، وهي نسبة متدنية بالمقارنة مع معظم دول الجوار وحتى النفطية منها (التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020).

لذا اصبحت مسألة التنوع الاقتصادي مسألة ملحة في العراق بعد جائحة فيروس كورونا المستجد والتوتر السياسي-الشعبي وانخفاض أسعار خام برنت من 64 دولاراً للبرميل في بداية



أوراق في الاقتصاد العراقي

العام 2020 إلى 23 دولاراً في أبريل 2020، وقد وضع ذلك ضغطاً كبيراً على الموقف المالي، وظهر بشكل واضح كعجز في الموازنة العامة الاتحادية للسنوات الاخيرة.

في عام 2020 أطلقت الحكومة العراقية الورقة البيضاء في تشرين الأول سنة 2020 من اجل اصلاح الوضع الاقتصادي، على اثر الصدمة الثلاثية التي تعرض لها النشاط الاقتصادي في العراق، والتي تمثلت بالصدمة الصحية والاقتصادية والسياسية-الشعبية، وكذلك وفقا الى قانون الاقتراض المحلي والخارجي رقم «5» لسنة 2020، اذ نصت المادة (7) من القانون المذكور "على مجلس الوزراء تقديم برنامج للإصلاح الاقتصادي الى مجلس النواب خلال فترة لا تتجاوز (60) يوماً من تاريخ اقرار هذا القانون" بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي لمواجهة التحديات المقبلة. كان أبرز هذه الاصلاحات إعادة فرض ضريبة الدخل على رواتب الموظفين والمتقاعدين، بغية تعظيم إيرادات الدولة، إذ يبلغ عدد الموظفون على الملاك الدائم اكثر من (3) ملايين موظف بالإضافة الى العاملين في الشركات القطاع العام والمتقاعدين والمستخدمين بأجور يومية والذي يقدر عددهم بحوالي مليون شخص، بالإضافة إلى حوالي (3) ملايين متقاعد ، ولكن نتيجة ردة فعل الشعب القوية على الحكومة ولاسيما طبقة الموظفين والمتقاعدين تراجعت الحكومة عن قرارها، والتجأت الى الاقتراض الداخلي وخفض قيمة الدينار العراقي بنسبة (23%) ومن ثم طلب الاقتراض الخارجي لتلافي الخلل في ميزان المدفوعات في الحقيقة لاتمثل هذ النوع من السياسة المالية اصلاح لطبيعة الدولة الريعية لان كلا الاجرائين لايرتكزان الى إيرادات عامة تعكس انتاجا حقيقيا ولا تلبي متطلبات الاستدامة المالية. لذلك، يتعين على اصحاب القرار تحفيز التنمية الاقتصادية الحقيقية التي لا تعتمد على قطاع النفط بشكل مباشر أو غير مباشر.

وهنا ممكن ان نثير عدة اسئلة يقع في مقدمتها سؤال: هل ان هذه السياسات المالية صحيحة في الوقت الحالي؟ كما يتوجب علينا أن نناقش مسألة التوقيت؛ هل الوقت مهياً لاتباع مثل هذه السياسات؟ في الحقيقة هنالك مشكلة في التوقيت. ولكن قبل الاجابة على السؤال السابق، ممكن ان نسأل ايضا: ماهي الاستراتيجية او الآلية التي يمكن اتباعها من قبل الدولة



أوراق في الاقتصاد العراقي

للتخلص من فخ الريعية؟ وقد اجاب عليها العديد من الاقتصاديين من خلال الاستثمار في البنية التحتية لدعم التنمية المتنوعة في القطاعات غير النفطية وتطوير القطاع الخاص. وهنا نتساءل كيف؟ وهنا ندخل في مجادلة كبيرة (Argument) مع المفكرين البارزين في مجال التنمية الاقتصادية ومنهم Jeffrey D. Sachs and Andrew Warner إذ اشارا من خلال سلسلة من البحوث المنشورة لهم في اماكن مختلفة (1995, 1997a, 1997b, 1999, 2001)، ان الموارد الطبيعية ومنها النفط هي نقمة وليس نعمة، وهو ما لا نتفق معهما لان النرويج وباتسوانا يتمتعان بمعدلات نمو اقتصادي عالية وكلا الدولتين غنيتان بالموارد الطبيعية، ولكن ضعف جودة المؤسسات وسوء التخطيط في ادارة الاقتصاد في معظم الدول الغنية بالموارد الطبيعية ولاسيما انتشار الفساد، يقود بالنتيجة الى لعنة الموارد الطبيعية وهذا ما يحدث في العراق الآن. وللعودة للإجابة على أسئلة الورقة فإن الظروف الحالية غير مهيأة لاتخاذ هاتين الخطوتين والمتمثلتين باستقطاع رواتب الموظفين والمتقاعدين وخفض قيمة الدينار العراقي لعدة امور، يقع في مقدمتها انعدام الثقة بين الدولة والشعب. لذا فإن أي اجراء يتخذ من قبل الحكومة سيؤدي إلى مزيد من الاضطرابات في بلد اندلعت فيه الاحتجاجات منذ عام 2003 وحتى الان، طالب خلالها مئات الآلاف من المحتجين بوظائف وخدمات وبعزل النخبة الحاكمة التي يرونها فاسدة.

اما بالنسبة الى خفض قيمة الدينار العراقي كان يجب أن تكون مسبقة بخطوات لتنمية ودعم الصناعات التصديرية، ولأن العراق ليس بلدا صناعيا تصح فيه فكرة خفض العملة لدعم الصناعة التصديرية، سما وان الصناعة الوطنية بشكل عام غير قادرة على تلبية الطلب الداخلي ولذلك يعتمد الاقتصاد العراقي بدرجة كبيرة على استيراد العديد من السلع والمعدات من الخارج. ان الصناعة الوطنية تحتاج بالنهوض بالبنى التحتية كالكهرباء والمجاري وخطوط المياه وخطوط النقل وتسهيلات الاستيراد والتصدير، وهذه كلها غير متوفرة في العراق. وفقا لإحصائيات وزارة التخطيط-الجهاز المركزي للإحصاء بلغت عدد المنشآت الصناعية (600) منشأة صناعية خلال عام 2018. كذلك تشير مؤشرات سكك الحديد ان اطول خط لسكك الحديد في العراق يبلغ



أوراق في الاقتصاد العراقي

(2893) كم وقد بلغ عدد المسافرين الذين استغلوا القطارات (529) ألف مسافر، اما البضائع المنقولة باستخدام القطارات فقد بلغت (356) ألف طن. واما الكهرباء فلا زالت الطاقة المنتجة لم تسد حتى حاجة الاحياء السكنية وليس حاجة الكهرباء للصناعات. ان البنى التحتية لا تزال دون مستوى الطموح، ولا تزال هنالك الكثير من المعوقات التي تحدّ من فاعلية هذه الانشطة في تلبية متطلبات النشاط الاقتصادي.

إن المواد الأولية ارتفعت اسعارها بعد خفض قيمة الدينار لأنها مستوردة، مما يعني ارتفاع كلف الانتاج. لان المصانع تشتري المواد الأولية بالدولار من الخارج، مما سيؤدي الى ارتفاع سعر المنتج المحلي للمستهلك النهائي، وبالتالي زاد هذا الامر فقر الموظف والعامل في العراق. على سبيل المثال، ارتفعت اسعار السكر والرز وزيت الطعام بشكل كبير جدا، اذ ارتفعت سعر الزيت أكثر من (100%) مما خلق حالة تدمير وسخط لدى المواطنين على الحكومة. علما ان ارتفاع اسعار السلع جاء لصالح التجار الجشعين لان نسبة ارتفاع قيمة الدولار بنسبة (23%) قاد الى ارتفاع أكثر من هذه النسبة لأغلب السلع. وان تصريح وزير المالية الذي جاء على لسان النائب رئيس اللجنة المالية النيابية هيثم الجبور، بأن متوسط اجمالي نسبة الارتفاع في اسعار السلع يشكل (9%) غير صحيح، لان ارتفاع اسعار السلع واضح للمتطلع لأسعار السلع في السوق.

على الحكومة ان تضع بالحسبان عند وضع استراتيجية معينة، مراقبة اسعار السلع في السوق من خلال فرق رقابية لمراقبة الاسعار والتجار الجشعين. ان تقوية العلاقة بين الحكومة والمواطنين ضرورة حتمية لبناء الدولة والاقتصاد. ان التجارب التي مر بها العراق والصراعات بين الشعب والحكومة سوف تؤدي الى توسيع المظالم الشعبية من خلال سوء تقديم الخدمات وتضييق الفرص الاقتصادية للتنمية وانتشار الفساد.

ما الحل؟ الحل يكمن في المقام الاول في القضاء على الفساد وارجاع ثقة الشعب بالدولة، لا اصلاح اقتصادي بدون القضاء على الفساد. كيف يدفع المواطن ضريبة هو يعلم ان جزءا كبيرا من اموال العراق تذهب الى جيوب الفاسدين! ان جميع العراقيين يتحدثون عن



أوراق في الاقتصاد العراقي

صفقات الفساد واستشرائه في مفاصل الدولة، الاستاذ الجامعي والفلاح والعامل، وخطورته الكبيرة على الاقتصاد، ويدينونه ويدينون الحيتان التي تقف وراءه. اذ أصبح الفساد من أكبر المشاكل التي يمر بها العراق والعقبة التي تقف امام تطوره. انتشار الفساد في كل مفاصل الدولة، من اعلى الهرم الوظيفي (كبار المسؤولين) وحتى الى أدنى الهرم الوظيفي، وهذا لا يعني الصغار من المسؤولية. لقد اصبحت كل دوائر الدولة تقريبا لا تخلوا من الفاسدين والمفسدين. أصبح كل مواطن عراقي مدرگا عندما يذهب الى اجراء معاملات بسيطة في دوائر الدولة لحضور الفساد فهو مخير بين دفع الرشى او الانتظار فترات طويلة لانقضاء اجراءات المعاملة، وهو ربما يعرف بأن اغلب المعاملات بدون الرشى ترمى في القمامة. وما زاد الطين بله، أن الرشى صارت تسمى بمسميات اخرى من اجل اعطائها طابعا اخلاقيا؛ على سبيل المثال (هدية او تسهيل امر). حيث أصبح الفاسدون لا يستحون من عمليات الفساد، بل يمكن القول أصبح الفساد ظاهرة ثقافية في المجتمع، وهنا الطامة الكبرى! نحن نضع اللوم والمسؤولية الاكبر على كبار المسؤولين واحزابهم في تفشي الفساد وانتشاره بالعراق. إذا كان شيمة كبار المسؤولين في الدولة المصالح الشخصية والحزبية والقومية والسرقة وحب الذات وجني الاموال والرشى، فما تكون مصالح الموظفين الصغار غير المكاسب الشخصية. ان التركيز على الرشاوي الكبيرة، ليس الهدف منها التقليل من شأن الرشاوي الصغيرة، التي تضر بمصلحة المواطن الفقير، خاصة ونحن ندرك أن هؤلاء هم الفئة الاكثر فقرا في المجتمع لكن الرشاوي الكبيرة يمكنها ان تؤدي الى تدمير الدولة برمتها من خلال خلق فوارق طبقية في المجتمع وهو واحد من الاسباب الرئيسية التي تخلق صدمات في الاقتصاد العراقي وتقلل من هيبة الدولة.

بين الحين والآخر ومن هنا وهناك عبر اذاعات التلفزيون والانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي نسمع باتهامات فساد بين كبار المسؤولين او بين الاحزاب الحاكمة، ولا تخلوا هذه الاتهامات من حقيقة الفساد حتى وان اختلفت الارقام والحقائق بعض الشيء، وبنفس الوقت ليس كل ما يقال هو صحيح، لان السياسة ليس صاحبة مبدأ، بقدر ما هي وسيلة لأفراد وجماعات تسعى للحصول على السلطة باستخدام النظريات والمثاليات باسم الدين والاخلاق، وكذلك



أوراق في الاقتصاد العراقي

الصعود من خلال تسقيط الآخرين. ووفقا للتقرير السنوي لهيئة النزاهة الاتحادية لعام 2020 ان مجموع المبالغ التي تم استرجعها الى الخزينة العامة بواسطة الهيئة بلغ (702) مليار دينار عراقي في عام 2020. وان الاحكام القضائية الصادرة بجرائم فساد بالنسبة للمدانيين والمفرج عنهم بلغ مجموعهم (1742) بين مدان ومفرج عنه، علما ان اغلب المدانين يشغلون مواقع وزراء ومدراء عامين ودرجات خاصة وما بدرجتهم. وهنا نسأل كاقصاديين كيف يمكن اقناع الموظف بأن استقطاع جزء من راتبه سوف يطور وينوع مصادر الدخل في الاقتصاد ويعود عليه بالنفع العام بينما تهدر وتسرق مليارات في جيوب الفاسدين؟ يعتبر الفساد واحد من اهم الاسباب الرئيسية لإقامة الصدمات والصدمات السياسية والاقتصادية في العراق.

لا بد على صانعي القرار الاقتصادي من اتخاذ سياسات غير مفاجئة مع الشعب، مثلا رفع سعر الصرف بنسبة (23%) قفزة واحدة، بالإضافة الى اتخاذ جملة من الاصلاحات الاقتصادية الاخرى كرفع الضرائب في نفس الوقت، بل من خلال اتخاذ سياسات تدريجية وعلى سلع معينة. على سبيل المثال لا الحصر رفع التعريفات الكمركية على التمور والالبان والاسماك المستوردة. وفي ما يخص تطوير صناعة التمور مثلا كنت اشترى الباوند الواحد من التمور السعودية المصدرة الى امريكا بمبلغ (14) دولار امريكي في ولاية النيوي الامريكية، مما يعني ان الكيلوغرام الواحد بمبلغ (31) دولار امريكي تقريبا، عند افتراض سعر الصرف للدولار الامريكي في العراق بقيمة (1450) دينار عراقي، هذا يعني ان التمور السعودية تباع بمبلغ (45000) دينار عراقي تقريبا في ولاية النيوي الامريكية، بينما انتاج وتطوير وتصدير كيلوغرام التمر العراقي مع اسوأ الاحتمالات ربما لا يكلف العراق (3000) دينار عراقي. وهذا لا يطبق فقط على التمور وانما على السلع التي يمتلك العراق الميزة النسبية في انتاجها وله القابلية في المنافسة مع الدول الاخرى في تصديرها. يمتلك العراق الكثير من القدرات التي تمكنه من تحسين تنوع منتجاته إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أنه قد أثبت قدرته على تصدير العديد من المنتجات في الماضي. وحتى وقت قريب، كان العراق يصدر تشكيلة واسعة من المنتجات. وتعتبر الاغذية



أوراق في الاقتصاد العراقي

والإنتاج الحيواني والمنتجات الكيماوية ومعدات النقل من بين السلع التي يمتلك العراق إمكانية تصديرها.

لقد انشأت في العراق سلالات زراعية ذات قيمة عالية من شأنها زيادة الكفاءة والقدرة التنافسية للسلالات الحالية، ولم تتلق الكثير من الدعم الحكومي لغاية الآن وهي الدواجن والطماطم ونخيل التمر. هنالك إمكانات عالية لتوسيع القطاعات الأخرى وزيادة فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي. يمكن تطوير هذه القطاعات وزيادة استثمارات القطاع الخاص، والتبني السريع للابتكار والتكنولوجيا، والتحسينات في القدرة التنافسية، وزيادة التوظيف في المزارع، يمكن ان توفر هذه القطاعات الاستقرار الذي تبرز الحاجة إليه في المحافظات التي عانت من الازمات بسبب ارتفاع معدلات البطالة.

بالإضافة الى استمرار فرض الضرائب على القطاعات الاقتصادية الضخمة ولاسيما القطاعات التي اشارت لها المادة (18) من قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية 2021، والتي بدأت بالنهوض بعد عام 2003 في العراق، مثل المنافذ الحدودية وقطاع الاتصالات (خدمات الهواتف النقالة والأترنت) وضرائب المطارات، وهي أوعية ضريبية ضخمة فضلا عن الشركات النفطية الأجنبية، وكذلك فرض ضرائب على السكائر والمشروبات الكحولية. ان استمرار فرض الضرائب على هذه القطاعات سوف يبعد الموظفين والمتقاعدين من تحمل الضرائب المزوجة والفقراء ومحدودي الدخل من ارتفاع الاسعار. وهذا كله سينعكس ايجاباً على رفع الإيراد الضريبي الكلي واستقراره وامكانية تغطيته لنسبة معقولة من بنود النفقات التشغيلية كرواتب موظفي الدولة.

بناء على ما تقدم فإن معظم الصدمات والازمات الاقتصادية ناتجة عن بقاء العراق معتمداً على الإيرادات النفطية بالدرجة الاولى واهمال القطاعات الأخرى، واستشراء الفساد وسوء التخطيط، وانعدام الاستقرار السياسي، وعدم توفر فرص العمل وزيادة الاحتجاجات، وضعف تقديم الخدمات، وكلها من بين المخاطر الأهم التي تخلق صدمات في الاقتصاد العراقي. إن انتقت هذه العوامل سوف تنتفي الصدمات الاقتصادية.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في الاقتصاد العراقي

وفي نهاية الورقة لا يسعنا الا ان نتقدم بالشكر والامتنان الى هيئة التحرير في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين لما ابدوا من اري قيمة لإنجاز هذه الورقة متمنين لهم الصحة والعافية وخدمة العلم والعلماء.

المصادر

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2020.

جمهورية العراق , هيئة النزاهة الاتحادية , التقرير السنوي لعام 2020.

جمهورية العراق , وزارة التخطيط , الخطة الوطنية للأعوام 2018 -2020.

Sachs, J. D., & Warner, A. M. (1995). *Natural resource abundance and economic growth* (No. w5398). National Bureau of Economic Research.

Sachs, J. D., & Warner, A. M. (1997a). Fundamental sources of long-run growth. *The American economic review*, 87(2), 184-188.

Sachs, J. D., & Warner, A. M. (1997b). Sources of slow growth in African economies. *Journal of African economies*, 6(3), 335-376.

Sachs, J. D., & Warner, A. M. (1999). The big push, natural resource booms and growth. *Journal of development economics*, 59(1), 43-76.

Sachs, J. D., & Warner, A. M. (2001). The curse of natural resources. *European economic review*, 45(4-6), 827-838.

(*) د. أحمد حسين البدري خريج جامعة (Southern Illinois University Carbondale) الأمريكية/2020، دكتوراه في الاقتصاد، متخصص في مجال التنمية الاقتصادية والاقتصاد الدولي والتجارة الدولية والاقتصاد القياسي ولاسيما الدراسات في الشرق الأوسط وجنوب افريقيا. يعمل حاليًا في ديوان الرقابة المالية الاتحادي.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر . 10 تموز

2021

<http://iraqieconomists.net/ar/>